(١١٥٦) وعنهم عليهم السلام أنهم قالوا : مَن مُلِّكُ ذَا رَحِم منه مَحْرَم ر عليه فهو حُرُّ حين عِلكُهُ ولا سبيل عليه (١١) .

(١١٥٧) وعنهم صلوات الله عليهم أنهم قالوا: مَن نكح أمةً وشرط له مواليها أن والده منها أحرار ، فالشرط جائز ، وإن شرطوا له أن أوّل ولله تلده حر ، وما سبوى ذلك مملوك فالشرط كذالك جائز ، وإن والدت توامّين

(١١٥٨) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال بإذا شهد بعض الورثة و أنَّ المَوْرُوثَ أَعتى عبدًا من عبيده لم يَضْمَن الشاهِدُ وجازت شهادتُه في نصيبهِ.

(١١٥٩) وعنه (ع) أنه قال : مَن كتب بعنِتي مملوكِهِ ولم ينطِق به ، فليس بشيء حتى بنطِق .

(١١٦٠) وعنه (ع) أنه قال : مَن أَعتَقَ عبدَه على مالي شرطه عليه ، فلالك جائز .

(١١٦١) وعنه (ع) أنه قال : تُعتِقُ المرأةُ وتفعلُ في مالها ما شاءتُ دون زوجِها وغيرِه ، وليس ازوجها من مالِها إلّا ماطابَتُ به نفسُها .

(١١٦٢) وعنه (ع) أنه قال : مَن أَعتَقَ حملًا لملوكةٍ أَو قال لها : ما وَلَدُتِ أَو قال لها : ما وَلَدُتِ أَو أَلَّ ولدٍ ولدتِهِ فهو حرَّ ، فذلك جائزٌ ، ولو وَلَدَتْ توأَمَيْن عَنَفًا جميعًا .

(١١٦٣) وعنه (ع) أنه قال : مَن أَعتق أَمتَه واستَثْنَى ما في بطنِها ، فليس الاستثناء بشيء ، وتَعتِق وما وَلَدَتْ فهو حرَّ .

⁽١) حشى ى – قال فى مختصر الآثار : وذو الرسم المحرم أن يكون مع من يملكه بمنزلة ما لمو كان أحدهما امرأة لم يحل نكاحها للآخر ، وما كان سوى ذلك من القرابات الذين يحل بعضهم ليعفى فجائز ملكهم إذا ملكوا بوجه جائز .